Journal of Languages & Translation
P-ISSN: 2716-9359 E-ISSN: 2773-3505
Volume 06 Issue 01 January 2026 pp.502-511

الترجمة الرسمية في الجزائروتحديات المترجم المحلف

Official Translation in Algeria and the Challenges of the Sworn Translator

علوي خميسة[1]
جامعة الجزائر2، الجزائر
khemissa.aloui@univ-alger2.dz
0009-0006-6495-5254

Received: *23/06/2025*	***Accepted:*** *09/12/2025*	***Published:*** *01/01/2026*

Abstract
This research paper examines the current state of translation in Algeria, with particular emphasis on the field of official translation. Although Algerian translators have made significant efforts and valuable contributions in linguistic and specialized translation, official translation continues to rank among the most widespread and highly demanded types of translation. This prominence is largely due to its legally regulated nature, as the profession is governed by specific regulatory texts designed to organize its practice and ensure the protection of sworn translators. Official translation plays a crucial role in administrative, judicial, and economic contexts, where translated documents must meet strict legal standards in order to be recognized by public authorities and institutions. Through this study, we seek to clarify the conceptual framework of official translation by defining its characteristics and distinguishing it from other forms of translation. The paper also outlines the legal, academic, and professional requirements that a translator must fulfill in order to join this profession, including appropriate qualifications, accreditation procedures, and compliance with the laws regulating sworn translators. In addition, the research addresses the main challenges facing translators working in this field. These include time constraints, the lack of clear legal provisions regulating financial dues and fees, difficulties related to contracting with economic institutions, and the persistent problem of marketing translation services. The study further highlights the shortage of specialized professional training in official translation, which may negatively affect both quality and professional development. Finally, the paper proposes a set of practical solutions and conditions aimed at strengthening and better regulating official translation in Algeria. These recommendations are intended to contribute to the professionalization, development, and long-term sustainability of this vital field

Keywords: Official translation; Sworn translator; Translation profession; Skills; Law.

[1]المؤلف المراسل: علوي خميسة/ khemissa.aloui@univ-alger2.dz

Journal of Languages &Translation © 2026. Published by University of Chlef, Algeria.
This is an open access article under the CC BY license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الملخص

تناول هذه الدراسة واقع الترجمة في الجزائر، مع التركيز بشكل خاص على الترجمة الرسمية باعتبارها من أكثر مجالات الترجمة طلبًا وانتشارًا في السوق الوطنية .فعلى الرغم من الجهود العلمية والمعرفية التي يبذلها المترجمون الجزائريون في نقل المصنفات اللسانية والأكاديمية والمتخصصة، يبقى مجال الترجمة الرسمية يحتل مكانة متميزة، نظرًا لارتباطه المباشر بالإجراءات الإدارية والقضائية والاقتصادية التي تنظمها نصوص قانونية واضحة تؤطر المهنة وتحدد مسؤوليات المترجم المحلف وحقوقه .وتستمد الترجمة الرسمية أهميتها من طابعها القانوني الملزم، إذ تعتمدها الهيئات القضائية والإدارية والمؤسسات الاقتصادية كوثائق معترف بها رسميًا. وعليه، يسعى هذا البحث إلى إبراز الإطار المفاهيمي للترجمة الرسمية من خلال تحديد خصائصها ووظائفها والتمييز بينها وبين باقي أنواع الترجمة، مع توضيح الشروط القانونية والعلمية الواجب توفرها في المترجم للالتحاق بهذه المهنة، لاسيما ما يتعلق بالتأهيل الأكاديمي، واجتياز المسابقات أو الاختبارات المهنية، وأداء اليمين القانونية .كما يتطرق البحث إلى أبرز التحديات التي تواجه المترجمين المحلفين، مثل ضغط الوقت، وغياب تنظيم دقيق للمستحقات والأتعاب، وإشكالية التعاقد مع المؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى ضعف آليات تسويق خدمات الترجمة في ظل المنافسة المتزايدة. كما تسلط الدراسة الضوء على مسألة نقص التكوين المتخصص في مجال الترجمة الرسمية، مما يؤثر على جودة الأداء المهني ويحد من تطوير الكفاءات .وفي الختام، تقترح الدراسة جملة من الحلول والتوصيات، من بينها تعزيز الإطار القانوني المنظم للمهنة، وتحديث آليات تحديد الأتعاب، وتطوير برامج تكوين احترافية متخصصة، بما يسهم في ترقية الترجمة الرسمية وضبط مجالها وتحقيق مزيد من الاحترافية والاستقرار المهني.

الكلمات الدالة: الترجمة الرسمية ; المترجم المحلف ; مهنة الترجمة; المهارات ;القانون.

. مقدمة

يقتضي الخوض في سياق التّرجمة الرّسميّة في الجزائر إبراز أهمّ المراحل التي اجتازتها التّرجمة، والمسارات التي قطعها المترجم المحلّف على حدّ سواء، حيث سار المترجمون بخطوات راسخة لتعزيز مستوى عملهم، ما أفضى إلى إتاحة المجال للمنافسة على نطاق واسع تمهيدًا للتحوّل من الاستعمال المألوف لأدوات العمل، إلى اقتحام المجال الرّقمي والتّقني المعاصر وتوظيفه في تقليص مراحل شاسعة، ومنها توفير الوقت وتحقيق المردودية، ولا نجهل مجهوده. وبالرّغم من التّطور الّذي طرأ، فإنّ المعوّقات الأصيلة في هذا المجال من التّرجمة والتي تزامنت مع ظهور هذا النشاط باقية حتمًا، وستبقى تلك الصّعوبات قائمة ما دام المترجم المحلف مستمرًا في ممارسة هذه الوظيفة الدقيقة.

تُعتبر التّرجمة الرّسميّة في الجزائر مِحوراً أساسيّاً ضمن اختصاصات وزارة العدل، الّتي استعانت بالمُترجم المُحلف كموظّف عام، يتمتّع بصفة الضّابط العمومي لحيازته خاتم الدّولة. ولهذا، صدرت تشريعات تضبط عمل المُترجمين والمُترجمين الرّسميين في الجزائر، فضلاً عن بلورة المتطلّبات الجوهريّة الّتي تُنظّم هذا المسعى وتُرتّبه حسب ما يفرضه الواقع. وبما أنّ المُترجم يمثّل جسراً ثقافيّاً ناقلاً للمعارف بين أصناف الشّعوب، فإنّ طريقه سيكون حافلاً بالعقبات، لذا سنحاول أوّلاً إلقاء الضّوء على مسألتين اثنتين وتُعتبران أبرز التّحديات الملازمة له في مسيرته. فلا بدّ له من دراسة عامل الإجهاد المُتعلّق بالزّمن والمُؤثّر على مُستوى التّرجمة، مع الإشارة إلى المشاكل الّتي تعترض أدائه لمهامّه، ومنها مشاريع ترجميّة ضخمة، والّتي تُنسَب للشّركات الكُبرى أو التعاملات الفرديّة لمكاتب التّرجمة الرّسميّة. كما سَنَتَناوَل المراحل الرّئيسيّة الّتي تجتازها هذه المهنة، وما يتوجّب على المُترجم المُحترف مُقابلته من مُحتويات يتلقّاها يوميّاً، حتّى إنجاز عمليّة التّسليم، ثمّ ما هي التّرجمة الرّسميّة المُحلفة و القواعد المُؤطّرة لها بالإضافة إلى شروط الانضمام إليها، أما الاشكالية التي تم طرحها فهي كالآتيماهو العنصر الّذي يُشكّل أكبر عامل ضغط وتحدٍّ للمُترجم، أهو الزّمن أم الإتقان؟ أم كلاهما؟ وما الّذي يُعين المُترجم على ترتيب أعماله وإنجاز وظائفه، لكون ما يعتكف عليه يتمّ بصورة مُتكررة، مُستمرة، ودون انقطاع؟

محتوى النص

1. الترجمة الرسمية في الجزائر

اكتسبت الترجمة الرسمية تسميتها بحكم ممارستها ضمن إطار قانوني تنظّمه جملة من الشّروط تتمّ بتأدية القسم، وهي ترجمة موقعة ومختومة من قبل مترجم رسمي ومحلف وفقا للقانون الجزائري، ومن البديهي أن تكون جميع الوثائق محررة بلغة أخرى

غير اللغة العربية تستوجب مرورها على ديوان رسمي للترجمة الرسمية. فيما يخصّ المترجم المحلف فهو المخول قانونيا لممارسة هذه المهنة،تمّ التّرخيص له من قبل وزارة العدل بمزاولة نشاطه وفقا للجدول وبالاعتماد الرسمي لختم الدولة الجزائرية الذي يحمل وسمه، واسم مهنته،والتّوليفة اللّغوية الموافقة لتخصّصه، وهذا ما يجعل ترجماته تكتسي طابعا رسميا أمام السلطات والهيئات العامة.

لا يخفى على ذي لبّ أنّ هذا الميدان عصيّ على المستجدّين ممّن لم تتجاوز خبرتهم جدران التّنظير، ذلك أنّ الممارسة هي ما تصقلهم وتنطلق بهم نحو مضمار الخبرة المهنية،لذا غالبا ما تنعكس عن المترجم القانوني معرفة موسوعية لا بأس بها في المجال القانوني والاقتصادي وعدّة حقول متخصصة، ونلمس ذلك في مخزونه المصطلحي الذي لا ينضب، ما يخول له التّوغل في مجاله، دون أن يكون عليه التّنصّل من الحقول المعرفية الأخرى،على العكس من ذلك، سيسمح له هذا التفاعل من الإحاطة بترجمة غالبية الوثائق القانونية مثل شهادات الميلاد، وشهادات الزواج، والعقود وبراءات الاختراع، والتوكيل، والقوانين الأساسية للشركات، وغيرها من الوثائق الإدارية المختلفة .في هذا السّياق، يؤكّد جون كلود جيمار(J.c Gemard) على ما أتينا على ذكره سابقا، فورد على لسانه ما مفاده:

« Le caractère contraignant du texte juridique le distingue généralement des autres catégories de texte. Cette contrainte s'exerce plus particulièrement dans un pays comme le Canada où cohabitent deux langues officielles, deux systèmes juridique fort différents, donc également deux systèmes d'interprétation du droit, soit deux conceptions, parfois opposées--- Ces conditions singulières marquent clairement la spécificité de l'activité traduisante en cette matière et en conditionnent l'enseignement ». (Gémar, 1988,p305)

وبالنظر للتطور الاقتصادي الحاصل، والتحولات المحورية الحاسمة على مستوى شتى المرافق الحكومية،فقد اكتسب المترجم الرسمي مكانة مهمّة ودورا رياديا استثنائيا، حيث لا تكاد تخلو أية معاملة من لمسته، فعدا عن المرافق الرسمية للدولة كوزارة العدل والمحاكم محلّ تعيينه، والمنظّمات الدّولية، أصبح وجوده ضروريا في الشّركات متعددة الجنسيات، والمرافق الصّحية والتّرفيهية المختلطة، دون أن نغفل اجتهاداته الفردية، ومختلف التعاملات الشخصية.

1.1.المترجم - الترجمان المحلف في الجز ائر

.1.1.1.تعريف المترجم - الترجمان المحلف

كما هو معلوم فإنّ المترجم - الترجمان المحلف المعتمد يضفي الصبغة والصفة القانونية لمحتوى المستند المراد ترجمته، وحسب الاختصاص اللغوي الممنوح له بترخيص من وزارة العدل، كما أنّ له الحق بالشهادة على ترجمة أية وثيقة بلغة أخرى من خلال توقيعه وختمه. يتحلى المترجم - الترجمان الرسمي بصفة ضابط عمومي، ويتولى تسيير مكتب عمومي للترجمة يسمى كذلك بالديوان الرسمي للترجمة لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته، ويمتد اختصاصه الإقليمي إلى باقي الولايات بحيث يشمل كافة التراب الوطني.

النصوص القانونية المنظمة للمهنة

الأمر رقم 95-13 المؤرخ في 11 مارس 1995 المتضمن تنظيم مهنة المترجم - الترجمان الرسمي.

المرسوم التنفيذي رقم 95-436 المؤرخ في 18ديسمبر 1995 المحدد لشروط الالتحاق بمهنة المترجم – الترجمان الرسمي، وممارستها، ونظامها الانضباطي، وقواعد تنظيم المهنة وسير أجهزتها.

المرسوم التنفيذي رقم 96-292 المؤرخ في 2 سبتمبر سنة 1996 المتضمن تنظيم محاسبة المترجمين التراجمة الرسميين والمحدد لكيفيات دفع الأتعاب مقابل خدماتهم.

-

2.1.1.شروط الالتحاق بمهنة المترجم – الترجمان الرسمي

يكون الالتحاق بمهنة المترجم - الترجمان الرسمي عن طريق مسابقة يحدد كيفية تنظيمها وإجرائها قرار رسمي من وزير العدل بناء على اقتراح من الغرفة الوطنية للمترجمين – التراجمة الرسميين، وتستقطب اهتمام أهل التّخصّص عبر كافّة أقطاب الوطن على اختلاف لغات التّخصّص والمستوى الدّراسي المُتحصّل عليه، كما يشترط للالتحاق بها استيفاء الشروط الآتية :

التمتع بالجنسية الجزائرية.

بلوغ سن 25 سنة على الأقل.

التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جناية أو جنحة مخلة بالشرف في وثت سابق.

حيازة دبلوم في الترجمة من معهد الترجمة أو شهادة معادلة له.

خبرة مهنية لمدة لا تقل عن خمس سنوات على مستوى مصلحة الترجمة لدى جهة قضائية أو إدارة أو هيئة أو مؤسسة عمومية أو خاصة أو منظمة أو مكتب عمومي أو مكتب للترجمة الرسمية أو مكتب أجنبي للترجمة.

التوفر على إقامة مهنية.

عند النجاح في المسابقة الخاصة بممارسة مهنة المترجم – الترجمان الرسمي يتم تعيينه بموجب قرار من وزير العدل، حافظ الأختام، كما يؤدي قبل أداء مهنته اليمين القانونية أمام المجلس القضائي لمحل إقامته المهنية.

3.1.1. مهام المترجم - الترجمان الرسمي

بعد اكتسابه للصّفة القانونية، يكلف المترجم الرسمي بالعديد من المهام من بينها:

ممارسة الترجمة التّحريرية أو الشفهية من لغة إلى لغة أخرى.

يعد الشخص المخول قانونا للتصديق والمصادقة على ترجمة كل وثيقة أو سند مهما كانت طبيعته.

تغطية مهام الترجمة في الاجتماعات أو الندوات أو الملتقيات أو المؤتمرات، بما يسمح به القانون في حدود صلاحياته

.1.2.1.واجبات المترجم - الترجمان الرسمي

للمترجم الرسمي واجبات إلزامية يجب عليه التّقيّد بها من أجل السّير الحسن في مهنته والسّلاسة في مهامه، وتتعدّى تلك المطبّقة على أرض الواقع إلى سمات أخلاقية لا اختلاف عليها ونذكر منها:

الحفاظ على السر المهني.

ارتداء اللباس الرسمي بالشّروط نفسه الكاتب الضبط عندما يتم دعوته لتقديم خدماته في الجلسات القضائية.

الترفع وعدم قبول أي من الهبات العينية أو النقدية أو أي امتيازات أخرى خلال قيامه بممارسة نشاطه.

2. تسيير مشاريع الترجمة

يعد تسيير مشاريع الترجمة مجالا متشعبا كونه يمس جميع القطاعات، وهذا ما يحيلنا إلى موضوع أهم يتمثّل في الضغوطات والإكراه بالإضافة إلى الظروف الصعبة التي يمارس فيها المترجم مهنته، حيث يندرج عمله ضمن إطار وهيئات عمومية أو خاصة، وكلا القطاعين تُخصّص لهما أقسام في الترجمة، وفي كثير من الأحيان ونظرا للسرعة المتواترة للعمل نجدهما يستعينان بمكاتب خاصة بالترجمة، ما نسميه في الجزائر بالشركة المدنية أو بمترجمين مستقلين free lancers لاستيعاب الكم الهائل من الأشغال المتراكمة، من أجل استيفاء العنصر الزمني الموثق والمنصوص عليه في المعاهدات والاتفاقيات، ولضمان الجودة والدقة المطلوبتين في العمل،تلجأ غالبية الشركات عمومية أو خاصة على حد سواء إلى الاستعانة بمراجعين متخصصين أيضا في مجال الترجمة للتدقيق في العمل النهائي ومراجعته.

ونلفت النظر في هذا السّياق أنه في كثير من الأحيان يوضع على رأس المنصب شخص متخصص في مراقبة عملية الترجمة ومتابعة سيرها من بدايتها إلى نهايتها،فضلا عن المسؤولية الواقعة على كاهله والمتمثّلة في احتواء ما هو متعارف عليه بفوضى المصطلحات،إذ يملك سلطة توحيد المصطلحات الترجمية خاصة التقنية منها والعلمية.

1.2. أنواع الترجمة الرسمية

- **1.1.2.الترجمة القانونية** :تتطلب فهمًا عميقًا للقوانين المحلية والدولية،وتشمل الوثائق القانونية مثل العقود والأحكام القضائية،ويجب أن تكون الترجمة دقيقة للغاية، حيث أن أي خطأ يمكن أن يؤدي إلى عواقب قانونية وخيمة.
- **2.1.2.الترجمة الإدارية** :تشمل ترجمة الوثائق الرسمية مثل الشهادات والسجلات، والمراسلات الحكومية. هذه الوثائق غالبًا ما تتطلب توقيع المترجم المعتمد.
- **3.1.2.الترجمة الطبية** :تتطلب ترجمة الوثائق الطبية مثل التقارير الطبية والوصفات، والمعلومات الصحية. يجب أن يكون المترجم على دراية بالمصطلحات الطبية لضمان الدقة.
- **4.1.2.الترجمة التقنية** :تشمل ترجمة الوثائق التقنية مثل الكتيبات والمواصفات التقنية. يتطلب هذا النوع من الترجمة معرفة تقنية متخصصة، ولا يقلّ أهمية عن سابقيه.

3. تحديات المترجم القانوني

قبل الاستفاضة في بحث هذا العنصر،لابدّ من توضيح بعض الجوانب الخاصة بالعمل الترجمي، والتي تشكّل حيثياته، من بينها التقيد بالإطار القانوني لهذه المهنة، وبالتالي فإنّ المترجم القانوني بصفته متعدّد المهام لابدّ له من التدقيق والتمحيص ومراجعة العمل النهائي، فهو ملزم بإتباع بنود الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين وعدم الإخلال بها، لكن عامل الوقت يقف حجر عثرة أمام التزامه، مما يمنعه من الخوض في غمار الأبحاث الجانبية إلى جانب عمله الأساسي كالبحث التوثيقي على سبيل التّمثيل لا الحصر،وقد أكدت جوني فييف ماريشال(MareschalG) على هذه النقطة قائلا:

Les contraintes temporelles semblent aussi limiter, dans une grande mesure, la démarche d'approfondissement général des connaissances chez les traducteurs ; 84% des répondants (42 sur 50) ne prennent pas le temps de faire des recherches au-delà des termes spécialisés qu'ils rencontrent au fil des traductions qu'ils effectuent. Plus généralement, la majorité des répondants disent ne pas avoir le temps d'acquérir hors traduction des connaissances complémentaires dans leurs domaines de spécialité (81 sur 97, soit 83,5%). Ces réponses corroborent l'observation de Marechal , pour qui l'acquisition de connaissances chez le traducteur tend à se limiter à «une recherche ponctuelle et non thématique, […] portant sur des termes isolés ou sur des groupes restreints de termes d'un même domaine […] ».(Marechal, 1989,P259)

يبدو أيضًا أن عامل ضيق الوقت يحدّ بشكل كبير من عملية تعميق المعرفة العامة بين المترجمين؛ إذ أنّ 84% من المشاركين (42 من أصل 50) لا يأخذون الوقت الكافي للبحث فيما يتجاوز المصطلحات المتخصصة التي يواجهونها أثناء الترجمات التي يقومون بها. وبصورة أعمّ يقول غالبية المشاركين أنه لا يملكون من الوقت ما يكفيهم لاكتساب معرفة إضافية في مجالات تخصصهم خارج نطاق الترجمة (81 من أصل97، أو 83.5%). تدعم هذه الإجابات ما سبق لماريشال أم لاحظه، بأنّ اكتساب المترجم للمعرفة يميل إلى أن يقتصر على "البحث الدقيق وغير الموضوعي، [...] المتعلق بمصطلحات معزولة أو بمجموعات محدودة من المصطلحات في المجال نفسه[...].

يضعنا هذا الطّرح أمام واقع لا يمكن إنكاره؛وهي البؤرة الحسّاسة التي تطأ عليها أقدام المترجم القانوني، فهي أشبه بنقطة الغليان لا تنفكّ تمارس عليه شتّى أشكال الضغوطات خاصة مع اجتياح النصوص التقنية سوق الترجمة.وصحيح أن أكثر أنواع النصوص المتداولة في مكاتب الترجمة هي النصوص القانونية والإدارية وتشمل كل من شهادات الميلاد والوفاة وعقود الزواج والطلاق، والسجلات التجارية والبطاقات الضريبية، وشهادات التخرج الدراسية، وشهادات الخبرة المهنية، وشهادات أداء وإعفاء وتأجيل الخدمة العسكرية، بالإضافة إلى جوازات السفر وطلبات استخراجها وتجديدها، والتوكيلات القانونية وما إلى ذلك....)

فضلا عن نماذج مترجمة من بعض العقود التجارية منها (عقود العمل وعقود الإيجارات وتأسيس الشركات....) بما تحتويه من العناصر الرئيسية لأركان العقد من صيغ وعبارات ومصطلحات هذا بجانب ذكر الكثير من النصوص القانونية المترجمة من النظم والقوانين الدستورية(محمد محمود،2009، ص) وغيرها، إلى جانب هذا نجد الوثائق ذات الصبغة التقنية والتي تمثل نسبة صغيرة نوعا ما مقارنة بالوثائق القانونية وتتمثل في الخبرات التقنية للسيارات أو دليل استخدام جهاز إلكتروني أو الفواتير،إضافة إلى الوثائق الطبية والمتمثلة في التقارير أو الخبرات الطبية والإشهار للشركات وترجمة الدراسات والتقارير.أما عن الترجمة التجارية فتتمثل في التسويق والعقود والسندات والقروض، وإلى غير ذلك، تماشيا مع زمن العلم والتكنولوجيا الذي نعاصره.

وفي خضم هذا الكم الهائل من التعاملات التي تزجّ بالمترجم القانوني إلى معترك متشعّب الأطراف يجد نفسه أمام طريق محفوف بالتّحدّيات، والتي لا يبدو أنّها ستؤول إلى نهاية كونه الهيئة الرّسمية المخوّلة لمعالجة هذا النوع من النصوص، والذي غالبا ما يحتاج إلى تفعيل زرّ البحث التوثيقي نظرا لخصوصيّة مصطلحاتها، إذ يقوم بادئ الأمر باستظهار الوحدات لمعنوية لنصّه، فيحدّد مجاله المعرفي، ومن ثمّة، يتفحص إمكاناته، حتى يتبيّن له المنهج الذي يمكنه من إردافه إلى الضّفة الأخرى بشكل سليم، وهي ترجمة تحريرية أولية تروم فكّ واشج المفاهيم، وضبط السّياق المراد، بعدها يعدل ما يجب تعديله، ويكرر العملية بالمقارنة وهكذا، حتى تستقيم له النّسخة النّهائيّة.

وعلى الرغم من مكتسبات المترجم ومعارفه الواسعة، بحكم خبرته، إلا أنه من المستبعد أن يستغني عن مصادر البحث،والأدوات اللازمة التي تشدّ من أزره في مشواره نذكر منها:

المصادر الورقية: وتشمل النصوص بكافّة أشكالها،وتتراوح بين الكتب والمسارد والفهارس والقواميس والمعاجم اللغوية والموسوعات بكافة أنواعها.

المصادر البشرية: وهم الأشخاص من الخبراء الذين يستعين بهم المترجم في حال أراد الاستفسار عن أحد الأمور، فيستشير على سبيل المثال الطبيب في حال تعسّر عليه ترجمة وثيقة طبية،ويلجأ للميكانيكي في حال أراد ترجمة خبرة سيارة، وغير ذلك من مجالات الاختصاص.

4. مسائل في الترجمة القانونيةlegal translation

من المتعارف عليه أنّ اللغة الإنجليزية تمتاز بقصر جملها وبالمقارنة مع اللغة العربية، وهو ما سيبدو غريبا بعض الشّيء في السّياق القانوني الذي تُصاغ فيه الجمل طويلة، ونضرب مثال استخدام كلمة shall. ومن الأخطاء الشائعة التي يرتكبها المترجمون في الترجمة القانونية ترجمة هذه الكلمة للتعبير عن المستقبل، وذلك بإضافة (سوف أو "س" الاستقبال)، كما يرتئي البعض الآخر مقابلتها بـ (يجب). ولكنّ الأصحّ في هذا السّياق ترجمتها بصيغة المضارع.

مثال-1-:

The bank **shall charge** an interest on the amount of the loan at the rate of (9%) annually.

يتقاضى البنك على مبلغ القرض فائدة بمعدل (9%) سنويا.

مثال-2-:

The Second Party **shall practice** the duties of foreign languages secretary in the Ministry headquarter or one of its branches.

يباشر الطرف الثاني واجب وظيفة سكرتير لغة أجنبية في مقر الوزارة أو إحدى فروعها

مثال-3-:

The First Party **shall pay** the Second Party a housing allowance.

يدفع الطرف الأول إلى الطرف الثاني بدل سكن.

بعد استعراضنا لهذه الأمثلة يتوضح أنّ كلمة shall تعني الإلزام في النصوص القانونية، لذلك وجب ترجمتها إلى اللغة العربية بصيغة فعل مضارع بدلا من التعبير عن زمن المستقبل، كما أنّ مقابلة shallبـ "يجب" مجانبة عن الصّواب قولا واحدا.

1.4.التفاوض مع الزبون في مهنة الترجمة

تستقبل مكاتب الترجمة متعاملين وزبائن من مختلف طبقات وشرائح المجتمع،بل وتفتح أبوابها حتّى لهيئات وإدارات حكومية وشركات عمومية وخاصة. وتختلف باختلاف الزبون أو المتعامل الطريقة أو الآلية المتبعة للتفاوض، أيّ أنّ ما ينطبق على شخص لا يمكن أن ينطبق على آخر،فإذا كان المتعامل مواطنا، يكفي أن نطرح عليه الأسئلة البسيطة والمعهودة كاللغة المراد الترجمة إليها، والوقت المطلوب للتّسليم، لبحث مدى استعجاليتها أم لا، بالإضافة إلى عدد النسخ والغرض من استعمال هذه الترجمة والثمن المتفق عليه.

أما إذا كان المتعامل هيئة عمومية أو شركة سواء كانت عمومية أو خاصة، فهنا سيختلف الوضع، حيث سيتوجّب على المترجم القانوني الاطلاع على الاتفاقية بشكل جيد والتدقيق في بنودها، ومن ثمة، الالتزام بما جاء فيها، ومن هنا يتم التفاوض على العمل المراد ترجمته.

2.4.عامل الوقت في مهنة الترجمة الرسمية

تعد إدارة الوقت مهارة أساسية للمترجمين الرسميين، فقد يكون من الصعب الموازنة بين ضبط المواعيد، وحجم العمل المراد ترجمته في ظل وجود مشاريع متعددة ومواعيد نهائية ضيقة ومتطلبات العملاء،والتي يجب الوفاء بها في الآجال المتّفق عليها.ومن ناحية أخرى، تسمح الإدارة الفعالة للوقت بتقديم عمل عالي الجودة، والحفاظ على توازن فعال بين العمل والحياة، وزيادة الإنتاجية الإجمالية. لذلك كان لزاما على المترجم الرسمي رسم خطّة مؤسسة على خطوات مدروسة بغرض الموازنة بين تلبية طلبات الزبائن والمتعاملين من جهة،والحرص على جودة العمل من جهة أخرى.

يمكن للمترجمين تحقيق توقعات العملاء وتلبيةاحتياجاتهم، وذلك من خلال إتقان فن إدارة الوقت سالف الذّكر، ولن يتمّ الأمر إلاّ باتّباع بعض الأساليب، متمثّلة في تحديد أولويات مهامهم، والعمل بكفاءة أكبر، حيث يمكن:

إنشاء قائمة مهام: بأن يعكف المترجم على إعداد قائمة مفصلة بكافة مهامه التي لابدّ له من استكمالها. ولجعل القائمة أكثر قابلية للتنفيذ، يقوم بتقسيم المشاريع الكبيرة إلى أنشطة أصغر يمكن تحقيقها.

تقييم مدى الاستعجال: يأخذ المترجم الرسمي بعين الاعتبار الموعد النهائي المحدد من قبل العميل، والحدود الزمنية لتحديد مدى إلحاح كل متعامل. أيّ ترقّب المواعيد النهائية للمشاريع وإبلائها اهتمامًا فوريًا.

استخدم أدوات إدارة المهام: يستخدم المترجم الرسمي أدوات إدارة المهام الرقمية لمساعدته في تخطيط وتتبع أعمال الترجمة الخاصة به، مثل برامج إدارة المشاريع،ويمكن أن تساعده هذه الأدوات في تذليل عبء العمل الخاص به

تحديد المشاريع ذات الأولوية: ونقصد بذلك المشاريع التي من شأنها التّأثير الإيجابي على عمله أو سمعته،والتي تكون خاصّة بالعملاء ذوي المكانة المرموقة، فيتم إعطاؤه الأولوية في التّنفيذ لضمان اكتمالها في الوقت المحدد، وبالتّالي حصد العائد.

تأسيسا على ما سبق يمكن أن نجمل تحديات المهنة فيما يلي:

تعدد اللغات :وهو أمر طبيعي طالما تعدّدت الألسنة،وهذا أوّل اختبار على المترجم اجتيازه، بأن يحوز المرونة في التعامل مع اللغات الأجنبية ومنها: العربية، والأمازيغية، والفرنسية، والإنجليزية.

المصطلحات القانونية :وممّا لاشكّ فيه أنها متغيرة غير ثابتة، وهذا راجع لتطوّر القوانين وتجدّدها عبر الزّمن، فما صلُح لمجتمع اليوم لا يمكن أن ينطبق على آخر غدا، ونلمس ذلك في تغيّر التّشريعات، وهكذا فالمترجم مطالب بتوسيع ذاكرته من أجل استيعاب هذا الخزّان اللّغوي المصطلحي الهائل والوعي بصلاح سياقاته عبر الزّمن.

العامل الزمني :غالبًا ما يتطلب العمل في سوق الترجمة الرسمية سرعة في الإنجاز، وهذا الضّغط الذي يمارسه عامل الزّمن إن لم يتحكّم المترجم في ضبطه، فمن الممكن أن يؤثر على جودة الترجمة.

وصفوة القول،أنّه من الضروري بمكان أن يعي المترجم الرسمي إمكانياته، والحدود التي يجب أن يتوقّف عندها، وأن يتعلم رفض المسؤوليات الإضافية التي يمكن أن تطغى على جدوله الزمني، بحيث يحدد أولوياته بقبول المهام التي تتناسب مع مهاراته وقدراته المتاحة، كما يمكنه أن يرفض بأدب ولباقة المبادرات التي قد تؤثر على قدرته على الوفاء بالتّسليم في المواعيد النهائية أو تحقيق نتائج عالية الجودة.

على المترجم الرسمي أن يضع نصب عينيه أنّ تحديد الأولويات هي عملية ديناميكية بعيدة عن الثّبات، وقد تتطلب إجراء تعديلات في كلّ وقت وحين، تماشيا مع ظهور مهام جديدة أو مواعيد استعجالية، بحيث يقوم بمراجعة خطة من شأنها مضاعفة إنتاجيته وأرباحه معا.

5. المهارات الواجب توفرها في المترجم – الترجمان الرسمي

المهارة اللغوية: تماما مثل الواجهة التي تعكس صورة محلّ ما، تعكس هذه الكفاءة مدى جاهزية المترجم لأداء مهامّه،فالتّحكّم بمقاليد اللّغة يعني الاضطلاع النحوي والإملائي والتركيبي المتوازن، بالتّلازم مع الوعي بالخصوصيات الثّقافية،والمعرفة الميدانية المتعمقة بلغة العمل، أي لغة نص الانطلاق ونصّ الوصول، ويتم تطوير هذه المهارات وتحسينها بعناية من خلال التدريب المستمر،والمطالعة في مختلف المجالات والتّخصّصات، بالإضافة إلى التّحديث الدوري والمستمر للمعلومات ومصادرها.

مهارة الترجمة: تتمثّل فيتسلّح المترجم بالتقنيات والأساليب،وإتقان استخدامه افي سياقاتها الملائمة، مع احترام المعايير العملية والعلمية،والتركيز على دراسة أنماط النص المختلفة لاختيار أسلوب النص الأنسب والمنهج الملائم والمتبع وإجراءات الترجمة. (بن برينيس،2021، ص120)

مهارة التحرير: وتكون على صلة وثيقة بسابقتها، فالمخزون اللغوي والزّاد الثقافي للمترجم هما ما يزوّدانه بأدوات صياغة النصوص وتحريرها، سواء كانت عامة أو متخصّصة، ومؤهلات التحرير جزء منها فطري، وآخر مكتسب بكثرة التمرين والممارسة، حيث تمكن المترجم من توخّي الدّقّة في ترجمة مختلف أنواع الوثائق وعدم التّعرّض لأيّ مساءلة قانونية محتملة.

المهارة الموضوعاتية: تتمثّل في انفتاح المترجم على ميادين شتى،لصلتها بمجال تخصّصه مثل ميدان القانون والاقتصاد والعلوم الإنسانية، لاسيما منها علم الاجتماع والعلوم الطبية، ما يسمح له بالتحديث الدوري والمستمر المصطلحات المتخصصة وعدم الانقطاع عن مصادرها.

مهارة البحث الوثائقي: إن مرحلة البحث والتّنقيب إجبارية لابدّ للمترجم المرور عليها غالبا لسد عديد الثّغرات اللّغوية والمعرفية، فهو إجراء لا غنى عنه خاصّة عند مباشرة النّصوص المتخصّصة، ويروم التّحقّق والتّثبت درءا للوقوع في وهم المعرفة المطلقة.

إن المترجم في واقع الأمر، ومهما بلغ من العلم درجة،فلا يمكن أن يكون عالما بكامل المعارف ملمّا بدقائق تفاصيلها، ونعني بذلك الواقع غير اللّغوي، أو الخزين الموسوعي الذي يعمل المترجم بلا هوادة على ملئه عبر تراكم الخبرات بفضل الممارسة.وقد لا نأتي بجديد إذا قلنا إن هذا البحث لا يساعد المترجم على اكتساب المعارف الموضوعاتية فحسب-أي المكملات التي تسد ثغرة الفهم- "وإنما يحميه أيضا من الوقوع في شرك المعجم المزدوج الذي يكتفي بإقامة تقابلات خارج السياق" أي أنه يمكنه من فهم المصطلحات المتداولة في مجال معين"ويسهل عليه اكتساب لغات الاختصاص"[2] .

المهارة المعلوماتية:لا بد لنا من التنويه على أن المترجم الذي لا يتقن الأدوات الرقمية في العصر الحالي،لن يكون بإمكانه مواكبة التطورات الحاصلة في المجال الترجمي، والذي أصبح تقنيا بامتياز، وهذا العالم الرّقمي الذي بلغ أوجّه ليس بمعزل عمّا سواه، فبفضل البرامج المعلوماتية الذّكيّة والرقمية التي استحدثت في السنوات الأخيرة والمرتبطة بالعمل الترجمي،تمّ ضمان سلاسة التسيير المكتبي وتسيير قاعدة المعلومات المصطلحية ضمن القواميس والموسوعات الرقمية، وبرامج الترجمة المدعّمة بالذّكاء الاصطناعي، لذا كان لزاما على المترجم الرسمي إتقان الولوج إلى هذا الميدان وإتقان استخدام تقنياته الحديثة.(باشا، مجلة ألف.)

6.في ترجمة المصطلح المتخصص

من المتّفق عليه أنّ المصطلحات هي مفاتيح العلوم وألسنة المعارف في تمثيلها للمفاهيم، وقد استفرد المترجم عن غيره بسبر أغوار ما وراءها، فانفتحت أمامه عوالم متخصّصة، ما استلزم منه الحرص على نقلها بدقّة بالغة، لكنّ ما يشقّ عليه غالب الأحيان غياب المقابل في الواقع اللّغوي المنقول إليه، لذا لا يجد خيارا أمامه غير تولّي مهمة المصطلحي في توليد المناسب مستعينا ببنوك المصطلحات، ومن ثمّة، ترسيخه في سياقه عبر الإستراتيجية التّرجمية الملائمة، ونعهد هذا الفعل خاصّة مع ما يستجدّ من ظواهر، وأبسط مثال نضربه هو ذلك السّيل المصطلحي الذي تدفّق علينا خلال جائحة كورونا في المجال الطّبي، وطوفان الأقصى في ميدان الإعلام والسّياسة، وغيرها كثير.ويقول يوسف وغليسي في هذا الشّأن أنّ وضع المصطلحات ليس بالأمر الهين اليسير، لأنه"يتطلّب تمكنًا من المادة وفقهًا في اللغة، وإحاطة بالتاريخ، ووقوفًا على النشاط العلمي المعاصر،وفي حالة الترجمة فإن الأمر يقتضي - إلى جانب التخصص المعرفي - أن يكون المترجم مخضرمًا لغويًّا، إذا صح التعبير".(وغليسي،2020، ص 69)

على الجانب الآخر، يصادف المترجم الرسمي في غالبية معاملاته مع مختلف الزبائن تحديات جمّة، ومن بينها ترجمة المصطلحات المتخصّصة، خاصة التقنية والطبية منها، ولن يسعفه شيء بقدر المثابرة على تحيين قاموسه المصطلحي، فيعرض عن المستغنى عنه، ويزجّ بالمستجدّ في معترك الوثائق المترجمة بحكم الاتّفاق من جموع المستعملين، ولا منقصة من استشارة أهل الاختصاص إذا استعصى عليه إزالة ستار الغموض عن مصطلح ما. في أحيان كثيرة لا تكون ترجمة المصطلح عائقا في حدّ ذاته، بل الإطار الذي يوضع فيه المترجم، والمتعلّق بالخدمات الترجمية المستعجلة المطلوبة، والتي تتعدّى التّحرير، عند استدعائه لأداء خدمة التّرجمة الفورية لدى الهيئات القضائية ليمثل دور الوسيط بين المتهم ووكيل الجمهورية، في حال كان هذا الأخير رعية من بين الرعايا الأجانب.

تعكس لغة القانون هيئة شعب تؤطره أنظمة وتحكمه قوانين نافذة، وشعبنا تحديدا يدين بالإسلام، لذا للشّريعة الإسلامية صلاحية في ضبط سلوكه وتوجيهه، ما يفسّر اندماج مصطلحات التّشريع والفقه في المدوّنات القانونية، والتي لا يمكن أن تحافظ على ثباتها بسبب التّغيّرات التي تطرأ على المجتمع بشرائحه، لذا غالبا ما يُحتكم بالخبراء المتمرّسين كون اللّغة هي الوسيط الأوّل، والمترجم الرّسمي مزدوج اللّسان يعلم أنّه لابدّ أن يراعي الأعراف ويؤسس للصّيغة دون اختلاف أو تناقض.

خاتمة

إن نقل النصوص المتخصصة والتي تحوي مجالات واسعة منها القانوني والتقني والعلمي بمصطلحات دقيقة تعكس فهما عميقا، ومن ثم، تحريره بالشكل الملائم إلى اللغة المُستقبِلة، سيظل تحديًا يشغل بال مكاتب الترجمة المعتمدة في كل حين، إذ لم يعد يقتصر عمل المترجم المعتمد على نقل العقود ووثائق الحالة المدنية والبطاقات التعريفية والمحاضر والأحكام القضائية والشهادات الدراسية وعهود العمل والسجلات التجارية وغير ذلك، بل ومع انفتاح الكوكب على السوق المفتوحة والتبادل التجاري والإنتاجي والخدماتي، خاصة مع ما يشهده السودان من تفتح على العالم الخارجي، صار من الواضح والحيوي أن يدرك المترجم أن دوره محوري في هذه المعادلة المتواصلة من التجاوب مع المبادلات والعقود المنجزة بين مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية.

وفي خضمّ هذا الزّخم الهائل من المفاهيم المتدفّقة من كافّة الاختصاصات، والتي كانت نتاجا لتطوّر عالم التّكنولوجيا، فقد برزت على ساحة عالم التّرجمة وأثبتت وجودها.وبالتالي بات لزاما التّعاطي معها ترجمة، وبقياس هذا فقد أمسى من الحتميّ على المترجم

الرسمي الاستناد إلى مجموعة من الوسائل والأساليب لمجاراة هذا التّطوّر عبر:- الاعتماد على معاجم وقواميس المفردات في شقّها العلمي والتقني والثّقافي.

الأخذ باليد (La prise en main) وهي آلية التّحكّم بالمنظومات المعلوماتية والرقمية وملازمتها والاطّلاع المستمرّ على الاستحداثات الحاصلة في هذا الميدان.

الدّورات التّكوينيّة التي يشترك فيها كافّة المترجمين الرسميين، والتي من شأنها إزالة العقبات، وإيجاد الحلول لبعض المعضلات التي تعترض طريقهم في إنجازهم لمهامّهم، ممّا سيعود عليهم بالفائدة في تحصيل العلم والزّاد بالخبرة.

النزاهة والسّرّيّة: يجب على المترجمين التّقيّد بأخلاقيّات الحرفة، بما في ذلك حفظ سرّيّة المعطيات وعدم تحريف الرّسائل.

الاحتراف: يستلزم العمل مترجما رسميا على منسوب عالٍ من الاحتراف، بما في ذلك الالتزام بالمواعيد النّهائية ونوعيّة العمل.

قائمة المصادروالمراجع

محمد محمود، كتاب دليلك إلى الترجمة الرسمية والقانونية، الدار المصرية للعلوم، 2009.

بن برينيس ياسمينة،البحث التوثيقي والترجمة: مفاهيم واستراتيجيات، مجلة المترجم، المجلد21العدد1، 2021.

باشا مليكة،الترجمة المتخصصة في مكاتب الترجمة الرسمية، مجلة ألف.

يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،منشورات الاختلاف،2020.

Gémar, J.C.(1988) La traduction juridique : art ou technique d'interprétation? Meta33

Marechal, Geneviève (1989): Repérage d’unités terminologiques dans le contexte de l’enseignement de la traduction spécialisée

https://www.mjustice.dz/ar.

https://www.mjustice.dz/ar.

https://aleph.edinum.org/